نزعة التجديد الحالية فى مصر

وتحليلها فى ضوء نظرية التفسير المادى للتاريخ

بقلم الاستاذ عصام الدين حفنى ناصف معيد علم الحيوان بالجامعة المصرية

العالم يتطور و يترقى و يتقدم الى الأمام فى خطوات سراع ، فمن لازموه فى تقدمه فازوا فى معترك الكفاح لأجل الحياة ، و من أبوا إلا أن يحتفظوا فى رؤوسهم بعقلية القرون الخالية و أفكار أهلها و نظراتهم فى الحياة ، فهؤلاء هم الذين يتجاهل الجيل الحاضر وجودهم و يطأهم بقدميه

ولقد يتم تطور الشعوب - كما يرى هيجل - بتأثير الأفكار العظيمة التى يبشر بها دعاة المذاهب الفكرية المختلفة ، ومن ذا الذى ينكر التمهيد المنظم الذى مهدت به كتابات جان جاك روسو وزملائه من الانسكلوبيديين عقول الفرنسيين للقيام بثورتهم الكبرى . ومن ذا الذى ينكر ما أحدثته كتابات تولستوى و اضرابه من كبار كتاب الروس فى إعداد شعب غير مثقف كالشعب الروسى للقيام بتلك الثورة التى لفحت بلهيبها دول العالم أجمع

لقد أصبح من المسلم به أن الظلم لا يحدث الثورات ، ولكن يحدثها الشعور به ، وإذن فالذى يدأب على لفت نظر أمة من الامم أو طبقة من الطبقات الى ما يصيبها من ظلم كانت غافلة عنه ، لا يقل اشتراكا فى ثورتها ممن يتولى قيادة حركاتها المسلحة

على أن هناك مذهبا آخر يعزو الفضل الاول فى حدوث جميع التطورات الهامة التى يحدثنا عنها التاريخ ، الى تطور الظروف المادية والاقتصادية ، تلك هى نظرية التفسير المادى للتاريخ التى قال بها كل من سان سيمون وكارل ماركس

يرى ماركس ان الافكار المثالية ليست الا انعكاس الظروف الاقتصادية ، وإذن فليست هى الدافع الحقيقى الذى يثير الحركات الاشتراكية وغيرها ؛ وانما الدافع هو تغير ظروف الانتاج

والقائلون بهذه النظرية لا يستثنون منها اية حادثة اجتماعية أو سياسية أو دينية . فالاديان والمذاهب الدينية ليست الا نتيجة للاحوال الاقتصادية ، وبما أن هذه تتغير

باطراد فلابد من أن تتغير الافكار الدينية أيضا وعلى ذلك فالاديان لن يمحوها الناس، بل تنقطع من نفسها بتغيير طريقة الانتاج

وليس ظهور المسيحية كدين عالمي الا منطبقا على هذه القاعدة، فقد محت الدولة الرومانية المتسعة الارجاء عدة قوميات فاختفت الآلهة القومية وأصبحت الدولة العالمية فى حاجة الى دين عالمى ، واز داد اتصال بعض الناس بالبعض الآخر بتأثير الانتاج زيادة مطردة ، وبذلك نشأ الدين المسيحى

وكذلك انقسام المسيحية الى بضعة مذاهب . فانه يرجع الى الاحوال الاقتصادية . فالكاثوليكية هى الملاءمة المناسبة للقرون الوسطى بين المسيحية وحكم الاقطاع . فلما أفل نجم الحكم الاقطاعى أخذ نجم الكاثوليكية أيضا فى الافول وليس الاصلاح البروتستنتى الا ثورة الشعب الناهض فى وجه سلطان الكنيسة الاقتصادى. فالكنيسة بصفتها أكبر ملاك الاراضى ، كانت دائما تقف عقبة فى وجه طريقة الانتاج الآخذة فى التقدم ، والشعوب التى قامت بالاصلاح انما دفعها الى ذلك معاكسة الكنيسة الكاثوليكية لمصالحها . يضاف الى ذلك ان الكنائس قد امعنت فى استعمال الدين كوسيلة لتأييد عدم المساواة الاقتصادى

واذا قرأنا كتاب (كلمات فى الاسلام) للمستشرق الروسى بندلى جوزى وجدنا به التفسير المادى لاهم الحوادث التى وقعت فى تاريخ الاسلام

وقد وقعت ثورة فبراير سنة ١٨٤٨ فى فرنسا بتأثير الازمة الاقتصادية الهائلة فى سنة ١٨٤٧ فلما تيسرت الاحوال تدريجيا سنة ١٨٤٨ وسنة ١٨٥٠ هدأت الثورة وانتشرت الافكار الرجعية

ولو نظرنا الى الاشتراكية وهى أكبر ما أصاب العالم فى القرنين الاخيرين من التطور . لو جدناها ناشئة من اختراع الآلات الميكانيكية وهي أكبر تطور اقتصادى شاهده العالم فى نفس المدة

ففى الثلث الاخير من القرن الثامن عشر سبقت انجلترا العالم الى اختراع الآلات البخارية والمصانع الميكانيكية للغزل والنسيج والورق وغير ذلك . وزاد ما تصدره من المنسوجات القطنية الى خمسة عشر ضعفا فى مدة عشرين سنة بين عامى سنة ١٧٨٠ وسنة ١٨٠٠ ولكن العمال لم يكسبوا من ذلك شيئا بل الغت الحكومة عام ١٨١٤ قانون سنة ١٥٦٢ الذى كان يحميهم بتحديد وقت العمل ومنعه ليلا وتقدير الاجور بواسطة السلطات الحكومية ولجان التحكيم . وقد استندت الحكومة فى الغاء هذا

القانون الى أن العامل المسكين لا يملك غير وقته فمن الظلم والتهجم على حقوقه أن تتداخل الحكومة فتمنعه عن الانتفاع بهذا الوقت الذى لا يملك سواه

ثم طرأت حالة جديدة اذ أخذت المصانع تستبدل العمل اليدوى بالعمل الآلى ونتج عن ذلك انها استغنت عن عدد كبير من العمال ثم استبدلت الباقين وهم من الرجال الماهرين فى الاعمال اليدوية بشبان غير مدربين ولكنهم يستطيعون أدارة الآلات . بل أن المعامل لم تتورع عن استخدام عدد كبير من الاطفال و تكليفهم بالعمل نفس المدة الطويلة التى يشتغلها الرجال البالغون

وقد عم البلاء طبقة أخرى غير طبقة العمال المأجورين وهى طبقة صغار المنتجين أصحاب الحوانيت والمصانع الصغيرة فقد اضطر معظمهم الى إقفال محل عمله ليشتغل كعامل أجير اذا وجد أمامه عملا

وعرف العمال فى الآلات عدوهم الالد فشرعوا فى مكافحتها . واستمر هذا الشعور العدائى نحو الآلات طويلا فقد كتب بعض زعماء نقابة الاوانى فى سنة ١٨٤٤ يقول « الآلات هى المذنبة فى كل ذلك . فقد زجت بكم فى سجون هى شر من الباستيل الباريزى . لقد شردتكم من ديارکم لتبحثوا فى الديار الاجنبية عن الخبز الذى تضن هى به عليكم ، وفى نظرى ان كل التحسينات التى من شأنها انقاص الحاجة الى القوة العاملة ، انما هى اللعنة المهلكة التى يمكن أن تحل بالطبقة العاملة . و ارى ان الواجب الاقدس على كل عامل هو أن يعمل بكافة الطرق الشرعية على اقامة العراقيل لمنع استجلاب هذا الصنف فى أى فرع من فروع صناعته »

وطالما قدم العمال ملتمساتهم الى مجلس العموم فلم يفدهم شيئا ولذلك بحثوا عن تفريج لكربهم فى مهاجمة المصانع وآلاتها و من يشتغل بها من العمال . وكان تأسيس النقابات اذ ذاك عملا يحرمه القانون فكانت النقابات تتكون بشكل سرى ولذلك فقد كانت طبيعتها ميالة الى أعمال العنف

وعندما رفض المجلس سنة ١٧٧٩ مشروع قانون بتنظيم حالة عمال الجوارب ثار العمال وذهبوا زرافات الى نوتنجهام فحطموا ما يربوا على ٣٠٠ آلة واقصوا بها من النوافذ كما أحرقوا أحد المنازل و بلغت الاضطرابات أشدها فى صناعة الصوف اذ بقيت مناطق صناعية فى غرب يوركشاير و كذا نوتنجهام وليستر ودربشاير وما يجاورها ، من سنة ١٨١١ الى سنة ١٨١٥ مسرحا لاعنف الحركات الموجهة ضد استجلاب الرأسماليين للآت وقد قامت هذه الحركات عقب جلب عدد كبير من الآلات الحديثة كانت نتيجة استعمالها طرد عدد كبير من العمال

وأخيرا أصبح تحطيم الآلات كالوباء فى انتشاره وأخذت جموع العمال تجتمع ليلا وتزحف على المصانع فتعمل فيها يد التخريب

وقاد الحركة فى نوتنجهام من يدعى ندلود (Ned Lud) من سنة ١٨١١ الى سنة ١٨١٤ ولم يستطع البوليس والمليشيا (الحرس الوطنى) التغلب على الحركة فاستعانوا على ذلك بسبع كتائب من الجيش

وسنت الحكومة عدة قوانين ترمى بها الى مقاومة الحركة ولكنها لم تستطع الوقوف فى وجه غضب العمال

ففى سنة ١٧٢٧ جعل الاعدام عقاب من يحطم آلات نسيج الجوارب وفى سنة ١٧٨٢ صدر قانون بعقاب من يدمر آلات أو منتجات صناعة النسيج عامة وفى سنة ١٨١١ صدر قانون بنفى من يدمر مناسج الجوارب لمدة ١٤ سنة ، ثم استبدلت العقوبة فى نفس العام بالاعدام . وقد زادت هذه القوانين من شدة الهياج بدلا من تهدئته

فقد هجموا سنة ١٨٢٢ على مصنع للنسيج يدار بالبخار ، كان صاحبه قد بناه سراً فهددوه وأمروه باخراج الآلات من المصنع فأخرجها فحطموها تحطيما . وفى سنة ١٩٢٥ تأسست نقابة صناعية واعلنت اضرابا دام ٢٢ اسبوعا أى ما يزيد على خمسة اشهر . وفى السنة التالية قامت ثورة فى بلاكبورن وامتدت حتى مانشستر ولم يتمكنوا من اخمادها بكتائب الجيش الا بعد أن حطمت ما يربو على الف نول بخارى ، وقامت ثورة فى لانكاشير حطموا فيها من صباح الاثنين الى مساء السبت الف نول تقدر قيمتها بثلاثين الف جنيه

قال مارتينو يصف « اسبوع ابريل » بلانكاشير « لقد كانت اكداس الشعب تسرع من بلد الى بلد ومن مصنع الى مصنع وكانوا يسرقون المواد الغذائية من أفران الخبازين ومن المطاعم ، كما كانوا يلقون الاحجار على الجنود مفضلين أن يلقوا حتوفهم على ان يتركوا لعبهم ، وماذلك الا لأنهم كانوا مقتنعين باخلاص أن حياتهم ودينهم متوقفان على تحطيم الالآت »

وقد قام فى اوائل القرن التاسع عشر عدد من كبار الكتاب الاشتراكيين يهاجمون حق اصحاب الاعمال فى تقرير اجور العمال - نذكر منهم Bray و Gray و Hall & Owen و Hodgskin و Thompson والمجال لايسمح بذكر اهم اراء كل منهم ولكننا نعرف على كل حال أن أجور العمال الانجليز قد تحسنت بعد ذلك كثيرا

وكذلك يتبين هنا أيضا أن الظروف الاقتصاديه متي تغيرت تغير تفكير الناس تبعا لذلك ، وتحتم ايضا تغير نظمهم وعوائدهم . ولن يقف في سبيل هذا التطور أى ارهاب حكومى أو شعبي ، بل أن هذه الوسائل قد ثبت فشلها في معظم ما نعرفه من حوادث التاريخ

فان القانون الاستثنائى الذى اصدرته الحكومة الالمانية سنه ١٨٧٨ الى سنة ١٨٩٠ باسم مسعى الاشتراكية الديموقراطية المتناهي الخطورة ، قد أدى الى تعاظم حزب العمال بدرجة محسوسة ، بل أن الشقاق الذى احدثه الزعيم الاصلاحى الديموقراطى برنشتاين في صفوف الاشتراكيين الديموقراطيين قد انتهى تحت تأثير التدخل الحكومي العنيف، الى فشله وتحولت حركة العمال تحولاً بيناً الى الاشتراكية الماركسية واهم مميزاتها نضال الطبقات

***

ومتى كان من المسلم به ان الظروف الاقتصادية لابد فاعلة اثرها، يتضح لنا انه من الحمق محاولة المقاومة الغير المجدية، بل أن الواجب علينا أن نمهد الطريق امام النظم الجديدة كى نوفر على انفسنا تكاليف معركة نحن موقنون فيها بالغلبة للجديد على القديم وبقاء الاصلح الملائم لروح العصر ، على الهرم الذى فات أوانه واصبح من البله أن نتطلب عودة الشباب اليه

لقد حمل قاسم أمين وغيره من المجددين على الحجاب فقابلهم انصار القديم بصراخهم الدينى ، واكتفى النساء فى أول الامر بمراقبة المعركة ، ثم أخذن يشجعن المجددين الذائدين عن حقوقهن ، فلما نشبت الثورة المصرية عام ١٩١٩ واشترك النساء فيها بقسط وافر ، أجزن لانفسهن أن يتمتعن ببعض الحرية ، ولما كثر عدد اللواتى يقمن منهن بأود انفسهن كالمعلمات والحكيمات وغيرهن ، لم يجدن مسوغا لبقائهن راضخات تحت نير الرجال ، فأخذن يخلعن حجابهن تدريجيا وأخذ طراز ملابسهن الخارجية يتطور عاماً فعاماً الى أن اضحى وليس بينه وبين الملابس الاوروبية فرق يذكر . ومن المستطاع قياساً على ذلك أن نؤكد قرب الوقت الذى سيكون فيه ذكر الحبرة والبرقع ، مثيراً للدهشة والاستغراب

***

وكان من نتائج التطورات الاقتصادية فى مصر أيضاً ، ان سقطت ارستوقراطية الاسرات القديمة أمام ارستوقراطية العلم . فلو تقدم رجل من نسل النبى أو من نسل أحد الملوك السابقين ، يريد الاقتران بفتاة وتقدم معه تاجر ثرى فلا شك أن الثرى

يحوز تفضيل الفتاة وابويها ، ولو نافس الاخير طبيب أو محام أو مهندس الخ ، فالهزيمة للتاجر الجاهل ، ولو كان ربح ضعف الطبيب أو ثلاثة أمثاله

وعند مانشبت الثورة المصرية نشأت ارستوقراطية جديدة هى ارستوقراطية الوطنية. فأصبح الشبان لا يعبأون بالحكام والباشاوات والاغنياء اذا كانوا ممن اشتهروا بعدائهم للحركة ، وبلغت الاحزاب السياسية من القوة ماصارت تضمن به فوز مرشحها فى الانتخابات ولو كان خامل الذكر ، وهزم الاغنياء وأبناء مايسمى بالبيوتات الكبيرة هزيمة فاصلة ، وقد أخذ مركز هذه الارستوقراطية الاخيرة يتداعى بعد أن اثبتت الحوادث أن الاغلبية الساحقة ممن يدعون الوطنية ليسوا إلا نصابين مغامرين ينشدون نفعهم المادى والادبى على حساب المبادىء التى يتغنون بها

* * *

ومن مظاهر التطورات الاقتصادية الاخيرة النفور الذى يقابل به الشعب رجال الدين والذين يقاومون باسمه كل تجديد أو اصلاح ، كالغاء الوقف وادماج ميزانية الازهر فى ميزانية الدولة بدل الموافقة عليها بمرسوم ملكى كما هو المتبع الآن وقد أحس رجال الدين بعداء فريق من الامة نخلع طلبة دار العلوم عمائمهم واستبدلوها بالملابس الافرنجية طالبين معاملتهم على اعتبارهم موظفين مدنيين . وقام الازهريون يطلبون الاصلاح وكاد يتم جزء كبير منه على يد الشيخ المراغى لولا أن قامت الدسائس الرجعية بالقضاء على هذا الاصلاح فى وقت كانت الامة مشغولة فيه بمسائل سياسية هامة

هذا ومن يشاهد الجمهور وهو يرفض الاستماع الى نصائح رجال الدين فيما يختص بالشئون المدنية ، يعرف أنه ليس من المستحيل أن تقوم مصر بفصل الدين عن الدولة على النحو الذى حدث فى تركيا

* * *

وتتجلى الروح الجديدة فى مختلف المرافق الحيوية ، فقد بتنا نسمع الآن الاقتراحات بتحديد الملكية الزراعية والغاء الرتب والنياشين وانشاء حزب للفلاحين أو للعمال أو حزب اشتراكى ، الى غير ذلك .

وكل هذا سهل ومفهوم اذا رجعنا فى تفهمه الى نظرية التفسير المادى للتاريخ

* * *

على ان ماركس لم يقصد بهذه النظرية أن يطبقها على الماضى فحسب ، بل انه يريد بها المستقبل قبل كل شىء ، واذن فلنترك الخيالات والاوهام ولنبتعد عن مقاومة التجديد الذى لابد ان يطرأ على جميع مرافقنا كلما تغيرت ظروفنا الاقتصادية